(شرح كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد)

الدرس الثاني عشر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ أمّا بعد...

فهذا مجلس جديد من مجالس شرح كتاب "بداية المجتهد" وهو المجلس الثاني عشر، ولا زلنا في مباحث المسح على الخفين، وكنا قد بدأنا بهذه المباحث في الدرس الماضي، والدرس معنا اليوم يبدأ من المسألة الثانية.

قال المؤلف رحمه الله: **(المسألة الثانية)**

أي: من مسائل المسح على الخفين.

قال: **(وأما تحديده المَحَلِّ؛ فاختلَفَ فيه أيضاً فقهاء الأمصار)**

المقصود بتحديد المحل: يعني المكان الذي يُمسح عليه من الخفين؛ هل يُمسح على الخفين من الأعلى، أم يمسح على الخفين من الأسفل، أم يُمسح عليهما من الأعلى والأسفل؟ هذه هي المسألة التي معنا اليوم.

وقوله: (فاختلف فيه أيضاً فقهاء الأمصار) يعني فقهاء البلدان وعلماء المسلمين قد اختلفوا في هذه المسألة.

قال: **(فقال قوم: إنَّ الواجبَ مِنْ ذَلِكَ مَسْحَ أَعْلَى الخِيفِ، وَأَنَّ مَسْحَ البَاطِنِ - أعني: أسفل الخِيفِ - مُستَحَبٌّ)**

هذا قول من الأقوال في هذه المسألة؛ إذاً عندنا هذا هو القول الأول.

قال: **(ومالك أخذَ مَنْ رَأَى هذا، والشَّافِعِيُّ)**

إذاً هذا القول هو قول مالك والشافعي.

قال: **(وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ مَسْحَ ظُهُورِهِمَا وَبُطُونِهِمَا، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ نَافِعٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ)**

يعني المسح من الأعلى ومن الأسفل؛ هذا المذهب الثاني

قال: **(وَمِنْهُمْ مَنْ أَوْجَبَ مَسْحَ الظُّهُورِ فَقَطُّ، وَلَمْ يَسْتَحِبَّ مَسْحَ البُطُونِ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَدَاوُدَ وَسَفِيَانَ وَجَمَاعَةَ)**

طبعاً المذهب الثالث والمذهب الأول كلاهما يوجب مسح الأعلى، الأول والثالث يوجبون مسح الأعلى، لكن الفرق بينهما: أن الأول يستحب مسح الباطن - يعني: الأسفل -، وأما هذا القول الثالث؛ فلا يستحب مسح الأسفل.

قال: **(وَشَدُّ أَشْهَبُ؛ فَقَالَ: إِنَّ الْوَاجِبَ مَسْحَ الْبَاطِنِ أَوْ الْأَعْلَى أَيْهَا مَسْحُ، وَالْأَعْلَى مُسْتَحَبٌّ)**

هذا القول هو القول الرابع في المسألة.

انتهى المؤلف من ذكر الأقوال في المسألة ثم بعد ذلك يبدأ بذكر سبب الخلاف، ونحن نبدأ الآن في الأقوال، ثم نكمل بعد ذلك كلام المؤلف.

قال أهل العلم بداية في مسألة الأقوال: (يجب مسح أعلى الخف) وهو قول جميع أهل العلم - لاحظ هنا - من السلف والخلف إلا من شَدَّ؛ هذه النقطة الأولى، إذن مسح أعلى الخف واجب عند جميع العلماء إلا من شَدَّ؛ يعني؛ يوجد شذوذ في المسألة؟ نعم يوجد، أكثر أهل العلم من السلف والخلف يقولون بأنه يجب مسح أعلى الخف، وأن الاختصار على مسح أسفل الخف لا يُجزئ.

قال ابن المنذر^(١): (ولا أعلم أحداً يرى أن مسح أسفل الحنف وحده يجزئ من المسح، وكذلك لا أعلم أحداً أوجب الإعادة على من اقتصر على مسح أعلى الحنف). انتهى كلامه.

إذن عنده أن الأصل هو مسح أعلى الحنف، وهذا لا بد منه. فالجزئيتان اللتان ذكرهما ابن المنذر:

الأولى: لا يعلم أحداً يرى أن مسح أسفل الحنف وحده يجزئ من المسح.

الثانية: أنه كذلك لا يعلم أحداً أوجب الإعادة على من اقتصر على مسح أعلى الحنف. يعني الجميع يرى أن مسح أعلى الحنف يجزئ، والجميع يرى أن مسح أسفل الحنف وحده لا يجزئ، فمن هذا تعلم أن قول أشهب الذي ذكره المصنف هو قولٌ شاذ لا عبرة به؛ حيث أجاز الاختصار على مسح باطن الحنف- أي على أسفله- وهذا القول ذكره ابن عبد البر قولاً للشافعي أيضاً، لكن قال المشهور عنه القول الآخر الذي نقله عنه المؤلف.

وكذلك قول عبد الله بن نافع: (من مسح ظهورهما ولم يمسح بطونهما أعاد في الوقت وبعده) هذا قول شاذ أيضاً؛ لماذا؟ لأن ابن المنذر ذكر أنه لا يعلم أحداً يلزم بإعادة المسح إذا اقتصر على مسحه على أعلى الحنف، فهذا عبد الله بن نافع قد ذكر هذا.

ثم بعد هذا اختلفوا في استحباب مسح أسفل الحنف، هم جميعاً على أن مسح أعلى الحنف واجب، ثم هل يُستحب مسح أسفل الحنف أم لا؟

قال باستحبابه: ابن عمر من الصحابة، وعمر بن عبد العزيز والزهري من التابعين، ومالك وابن المبارك من أتباع التابعين، وكذلك أفتى به إسحق بن راهويه، وروي هذا

١- "الأوسط" (١٠٧/٢)

القول أيضاً عن سعد بن أبي وقاص من الصحابة، وعن مكحول من التابعين، كذا قال ابن المنذر وابن قدامة، والشافعي أيضاً يقول بهذا.

وقال بعدم الاستحباب والاقتصار على أعلى الخف فقط: قيس بن سعد وأنس من الصحابة، والحسن وعروة والنخعي وعطاء والشعبي وهؤلاء من التابعين، وسفيان والأوزاعي وهؤلاء من أتباع التابعين، وهو قول أصحاب الرأي، وأحمد أيضاً.

وقال الإمام أحمد: (الأحاديث على أعلى الخف) يعني: الأحاديث التي وردت تدل على أن المسح على أعلى الخف فقط، وضعّف حديث المغيرة الذي فيه المسح على أسفل الخف، وكذا قال ابن المنذر رحمه الله وأخذ بهذا القول؛ وهو الصحيح الذي تدل عليه الأدلة الصحيحة كما سيأتي إن شاء الله.

إذن خلاصة هذه المسألة أن الواجب على الماسح أن يمسخ على الخف، ولا يُستحب مسح أسفل الخف، ولا يُجزئ مسح أسفل الخف. ونأتي الآن إلى سبب الخلاف.

قال المؤلف رحمه الله: **(وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: تَعَارُضُ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ)**

يعني سبب الخلاف بين أهل العلم: وجود أدلة من السنة متعارضة مختلفة، هذا السبب الأول.

وأما الثاني؛ فقال: **(وَتَشْبِيهُ الْمَسْحِ بِالْغَسْلِ)**

ماذا يعني؟ يعني: قياس، عندما تغسل القدم تغسلها من فوق ومن أسفل؛ فقاموا عليها هذا.

ولا عبرة بالقياس مع وجود الأحاديث الصحيحة في المسألة، إلا إن استُعْمِلَ لتقوية أحد الدليلين على الآخر عند صحتهما وتَعَدُّرُ الجمع بينهما؛ فلا بأس، يعني: من باب الدعم لا مشكلة، لكن أن يؤخذ بالقياس مع وجود الأدلة من الكتاب والسنة؛ فلا، هذه طريقة باطلة عند أهل السنة ولا يتبعونها.

فإذاً سبب الخلاف اختلاف الأدلة وتعارضها مع بعضها والقياس أيضاً، من أراد أن يُتَوَيَّ بالقياس؛ قياس المسح على الغسل.

قال: **(وَذَلِكَ أَنَّ فِي ذَلِكَ أَثْرَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ)**

الآن يريد أن يذكر لك ماهي هذه الأدلة المتعارضة التي سببت هذا الخلاف؛ فسبب الخلاف المعتبر هو وجود أدلة من السنة متعارضة.

قال: **(أَخَذَهُمَا)**

أي: أحد الدليلين المتعارضين.

قال: **(حَدِيثُ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، وَفِيهِ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفِّ وَبَاطِنِهِ")**

أي: على ظاهر الخف وعلى أسفله، على أعلاه وعلى أسفله، وحديث المغيرة هذا موجود في السنن؛ في سنن أبي داود وغيره^(١).

قال: **(وَالْآخِرُ حَدِيثُ عَلِيٍّ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلَ الْخُفِّ أَوْلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، "وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفِّهِ")**

١- أخرجه أبو داود (١٦٥) بلفظ: " وَصَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي عَزْوَةِ تَبُوكَ، مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّينِ وَأَسْفَلَهُمَا"، وأخرجه الترمذي (٩٧)، وابن ماجه (٥٥٠) وغيرهم.

حديث علي بن أبي طالب هذا أيضاً موجود عند أبي داود^(١).

فحديث علي هذا يدل على أن المسح على ظاهر الخف لا على باطنه، وحديث المغيرة يدل على أن المسح على الظاهر وعلى الباطن، يعني من أعلى ومن أسفل، أما حديث علي من أعلى فقط ولا يوجد مسح من أسفل.

وقبل أن نتحدث في موضوع الجمع بين الحديثين؛ يجب أن يكون الحديث الأول صحيحاً والحديث الثاني صحيحاً حتى يثبت التعارض؛ فالتعارض لا يكون بين دليلين أحدهما صحيحاً والآخر ضعيفاً؛ لا؛ إنما يكون بين الأدلة الصحيحة.

فإذا المسألة بداية هي مسألة حديثية، ننظر إلى صحة الحديث وضعفه أولاً، فإن صحَّ كلا الحديثين؛ عندئذٍ نقول: يوجد تعارض ونحتاج أن نجتمع بين الدليلين أو أن نرجح على ما فصلنا في أصول الفقه.

فبناء على أن الحديثين عنده صحيحان؛ قال:

**(فَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ؛ حَمَلَ حَدِيثَ الْمَغِيرَةِ عَلَى الْاسْتِخْبَابِ،
وَحَدِيثَ عَلِيِّ عَلَى الْوُجُوبِ؛ وَهِيَ طَرِيقَةٌ حَسَنَةٌ)**

طريقة حسنة على القول بصحة الحديث الأول والحديث الثاني، أما إذا قلنا بأن أحد الحديثين صحيح والآخر ضعيف؛ عندئذٍ لا تعارض.

ولماذا تكون هذه الطريقة حسنة؟ لأن في هذه الطريقة إعمال كلا الدليلين، وإعمال جميع الأدلة أولى من إهمال بعضها، الأدلة لما جاءت وصحت عن النبي ﷺ إذا ما ينبغي

إهمال شيءٍ منها، والذي ينبغي هو أن يُعمل بها كلها لأنها جاءت ليُعمل بها، فإهمال بعض الأدلة تعطيل لها؛ وهذا لا يجوز إلا عند الضرورة.

قال: **(وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ التَّرْجِيحِ؛ أَخَذَ إِمَّا بِحَدِيثِ عَلِيٍّ وَإِمَّا بِحَدِيثِ الْمُغْيِرَةِ)**

هذا الذي تعذر عليه الجمع؛ ما استطاع أن يجمع، لأننا ذكرنا نحن طريقة التعامل مع الأدلة المتعارضة في أصول الفقه؛ أول الطرق هي العمل على الجمع، لأن الجمع فيه أعمال لجميع الأدلة، فإذا تعذر ذلك؛ تنتقل إلى طريقة الترجيح، وهذا ما فعله بعض الفقهاء في هذه المسألة.

قال: (ومن ذهب مذهب الترجيح أخذ إما بحديث علي) قوّى حديث علي على حديث المغيرة فأخذ بحديث علي، (وإما بحديث المغيرة) قوّى حديث المغيرة على حديث علي.

وكيف قوّى؟ عندهم طرق للتقوية: النظر في الإسناد، النظر في الشواهد والمتابعات، النظر في القياس، تقوية أحد الدليلين على الآخر بالقياس؛ هذا كله وارد.

قال: **(فَمَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ الْمُغْيِرَةِ عَلَى حَدِيثِ عَلِيٍّ رَجَّحَهُ مِنْ قِبَلِ الْقِيَاسِ - أعني: قياس المسح على الغسل)**

يعني لما كان الواجب في غسل القدمين تعميم الماء على القدم كلها؛ كذلك يقاس المسح عليها ويُعمَّم المسح على الأعلى والأسفل؛ هذا وجه القياس عندهم في المسألة. طبعاً هذه المسائل التعبدية القياس فيها غالباً يكون ضعيفاً جداً؛ لكن هذا قول ذهب إليه بعض أهل العلم.

قال: **(وَمَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ عَلِيٍّ؛ رَجَّحَهُ مِنْ قِبَلِ مُخَالَفَتِهِ لِلْقِيَاسِ أَوْ مِنْ جِهَةِ السَّنَدِ)**

يعني ذهب إلى حديث علي لأنه مخالف للقياس أصلاً، أو من جهة السند؛ يعني من جهة القوة؛ يعني: حديث علي أقوى من حديث المغيرة؛ هكذا رأى.

قال: **(وَالْأَسْعَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ مَالِك)**

والأسعد في هذه المسألة هو مالك؛ عند من؟ عند المؤلف.

ماذا يقول مالك؟ قول مالك هو المسح على الأعلى واستحباب المسح على الأسفل. ومن نظر في صحة الأدلة أولاً، فسيتبين له من هو الأسعد بشكل واضح.

قال: **(وَأَمَّا مَنْ أَجَازَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى مَسْحِ الْبَاطِنِ فَقَطُّ؛ فَلَا أَعْلَمُ لَهُ حُجَّةً)**

هذا القول الشاذ طبعاً الذي ذكرناه عن أشهب، ولا دليل عنده أصلاً على هذا القول، ليس عنده شيء يتعلق به؛ لا قياس صحيح ولا حديث صحيح.

قال: **(لَأَنَّهُ لَا هَذَا الْأَمْرَ اتَّبَعَ)**

لا أخذ بحديث علي ولا حديث المغيرة.

قال: **(وَلَا هَذَا الْقِيَاسُ اسْتَعْمَلَ - أَعْنِي: قِيَاسُ الْمَسْحِ عَلَى الْغَسْلِ -)**

أي: ولا حتى ذهب إلى القياس؛ فلا أخذ بالحديث ولا أخذ بالقياس؛ فإذاً على أي وجه قال هذا؟ ماله وجه في هذه المسألة؛ فهو قول شاذ.

هذه خلاصة ما ذكره المؤلف هنا.

إذاً بما أن المسألة حديثية؛ نبدأ بالنظر في صحة الأحاديث:

أولاً: حديث المغيرة:

انظروا الآن! هذا الذي كنا نتحدث لكم عنه؛ وهو أن الفقيه إذا كان ضعيفاً حديثياً؛ فسبقتي مقلداً، لن يستطيع أن يخرج بقولٍ في اجتهاده من غير تقليد، وهو الآن سيقلد ما أدراه عن صحة حديث المغيرة أو عن صحة حديث علي أو أن حديث علي أقوى أم حديث المغيرة أقوى؟ لا يمكنه أن يعرف هذه الأمور إذا لم يكن عنده علم بالحديث. وبهذا يمتاز علماء الحديث، فقهاء الحديث، فقهاء ومحدثون؛ جمعوا بين الخيرين، فكان علمهم أقوى.

حديث المغيرة: "أن النبي ﷺ مسح أعلى الخف وأسفله"، هذا الحديث أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم، وروى هذا الحديث الوليد بن مسلم؛ قال: أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن^(١) كاتب المغيرة عن المغيرة به.

طبعاً الكلام طويل، ولا نريد أن نطيل لأن المبحث مبحث فقهي، والحديث هذا مُعَلٌّ، وعلله مذكورة في كتب الحديث، من هذه الكتب التي ذكرت هذه العلة: كتاب "البدر المنير"^(٢) لابن الملقن، وهذا الكتاب حقيقة من ناحية الجمع كتاب عظيم جداً؛ في جمع أقوال أهل العلم في الحديث المُعَيَّن؛ لأن ابن الملقن حافظ؛ لكن حقيقةً ترجيحاته ومعارضته لكلام الأئمة- أئمة العلة- ضعيفة، وعنده تساهل ملموس واضح، فإذا عزوتكم لهذا الكتاب؛ فإنما أعزوكم إليه لأنه جامع، فيجمع فيه كلام العلماء؛ لكن ترجيحاته حقيقةً ضعُفها بين واضح، وطريقته طريقة المتساهلين.

١- سقطت (عن) في الصوتية، ثم استدرکها الشيخ فيما بعد.

٢- الحديث الرابع (٢٠/٢)

من العلل التي أُعلِّ بها هذا الحديث: أنَّ ثوراً لم يسمعه من رجاء بن حيوة، قلنا هو من رواية ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، فقالوا ثور لم يسمعه من رجاء، ومنها أن رجاء بن حيوة أيضاً لم يسمع فيه كاتب المغيرة، ومنها جهالة كاتب المغيرة.

تنبيه: قلنا في الإسناد: (أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة كاتب المغيرة) وسقطت: (عن) قبل: (كاتب المغيرة عن المغيرة به)، والصواب أنها: (عن رجاء بن حيوة عن كاتب المغيرة...).

إذا قالوا رجاء بن حيوة لم يسمع فيه كاتب المغيرة، وقلنا: من العلل: جهالة كاتب المغيرة نفسه، ومنها: أن الوليد دلس فيه؛ فالوليد بن مسلم معروف بأنه ممن يدلس تدليس التسوية. وليس تدليس الإسناد العادي، وأقوى هذه العلل: تدليس الوليد والانتقطاع والإرسال، رجَّحه غير واحد، وأعلِّ الحديث الأئمة الحفاظ الذين يُرجَع اليهم في هذا الشأن وهم أحمد والبخاري وأبو حاتم وأبو زرعة والترمذي والدارقطني وغيرهم، بل قال ابن الصلاح: (هذا حديثٌ ضعيفٌ عند أهل الفن بالحديث) انتهى.

إذن بعد هذه العلل الثابتة وكلام هؤلاء الأئمة الحفاظ ما بقي عند القائلين بصحة هذا الحديث حجةٌ صحيحة، والذين ذهبوا الى القول بالمسح أعلى الحنف وأسفله تعلقوا بحديث المغيرة هذا، فإذا علمنا أن حديث المغيرة ضعيفٌ بهذه العلل التي ذكرنا، وبتعليل هؤلاء الأئمة؛ لم يبقَ لهذا القول حجة؛ اللهم إلا أن نضعف الأحاديث في الجهة الثانية كذلك؛ عندئذٍ يمكن أن يقولوا بالقياس، يقولون لأنه ما بقي عندنا حجةٌ في الموضوع من الكتاب والسنة إذاً نلجأ الى القياس.

أما أصحاب القول الثاني- وهو أن أسفل الحنف لا يُمسح لا وجوباً ولا استحباباً- حجتهم حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه؛ قال: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل

الخف أولى بالمسح من أعلى، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه). هذا الحديث رواه الأعمش وغيره عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي رضي الله عنه، وتوبع أبو إسحاق عليه؛ فإسناده صحيح، وقد صححه الموافق والمخالف، وممن صححه الإمام الألباني رحمه الله وشيخنا الوادعي رحمهم الله من المتأخرين.

هذا أقوى ما في هذا الباب من أدلة، ولا يصح غيرها مما يخالفه، وبهذا يظهر أن مسح أسفل الخف لا يُستحب، وأن الواجب مسح أعلاه عند المسح. والله أعلم. وبما أن حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي جعلناه أصلاً الآن لهذا الباب وهو حديث صحيح؛ إذاً الأقوال الأخرى ضعيفة مخالفة لهذا الدليل الصحيح وما عاد عندنا تعارض حتى نخوض في مسألة الجمع ما بين الأدلة؛ لا نحتاج إلى ذلك، وهذا ليس بترجيحنا فقط؛ بل بترجيح الأئمة الأكبر من الحفاظ ومن الفقهاء من السلف رضي الله عنهم.

ومن هذا تعلم أن قول المؤلف بتقويته لقول مالك ضعيف، والقول الصحيح هو ما ذهب إليه أحمد من الأئمة الأربعة في هذه المسألة.

فائدة:

قال الشافعي رحمه الله: (يجزئه أقل ما يقع عليه اسم المسح) يعني يمسح أعلى الخف، لكن كم يمسح؟ هل يمسح الجزء الأمامي؟ أم يمسح الجزء الفوقي الأعلى، الذي في الوسط؟

قال الإمام الشافعي: (يجزئه أقل ما يقع عليه اسم المسح لأنه أُطلق) أي: لفظ المسح أُطلق (ولم يُنقل فيه تقدير؛ فوجب الرجوع إلى ما يتناوله الاسم) هكذا قال الشافعي رحمه الله، ولا يصح شيء في كيفية مسحها عن النبي ﷺ سوى أنه مسح على الخف.

حتى حديث المغيرة الذي فيه كيفية المسح، وقال فيه: "ومسح على خفيه ووضع يده اليمنى على خفه الأيمن ويده اليسرى على خفه الأيسر ثم مسح أعلاهما مسحة واحدة حتى كأني أنظر إلى أصابعه ﷺ على الحفنين"؛ حديث المغيرة هذا ضعيف وضعفه الحافظ وغيره بالانقطاع، أخرجه ابن أبي شيبة والبيهقي، وهي رواية مخالفة للرواية المحفوظة عن المغيرة والله أعلم.

فإذا لم يصح؛ فالقول في المسح ما قاله الإمام الشافعي رحمه الله، فإذا مسحت ولو شيئاً قليلاً من مقدّمة أعلى الحف؛ صحّ، وإن مسحت أعلى الحف من الأصابع إلى الكعبين أيضاً جيد. والله أعلم.

هذه خلاصة هذا المبحث، ونحن يهمننا طبعاً أثناء دراستنا لهذا الكتاب أن نتعلموا كيفية التعامل مع المسائل والخلاف الواقع بين العلماء؛ معرفة سبب الخلاف وكيف تتعامل مع الأحاديث أو الأدلة التي ترد في المسألة؛ هذا كله مبني على ما درستوه في أصول الفقه؛ فأصول الفقه هي التقعيد؛ التأصيل للفقهاء، الفقيه يطبق ما درسه في أصول الفقه، وهذا كله قد مرّ معكم، وأتم ترون في أثناء الشرح نقول لكم هذه قد تقدمت في أصول الفقه؛ فإتقان أصول الفقه مهم جداً، والناحية العملية في أصول الفقه هي التي ترد معكم هنا في مسائل الفقه.

قال المؤلف رحمه الله: **(المسألة الثالثة: وأما نوع محلّ المسح)**

أي: نوع محل المسح؛ ماذا يعني بنوع محل المسح؟ يعني عندما تمسح؛ على ماذا تمسح؟ هل تمسح على الحفنين؟ هل تمسح على الجوربين؟ وما صفة الجوربين إذا قلنا بأنك تمسح عليهما؟ هذا المقصود بنوع محل المسح؛ على الحفنين؟ على الجوربين؟ فإذا

وُجِدَ شيءٌ آخر غير الجوربين كأنواع الحِرْق التي تُثَلَّف على الأقدام؛ هل يُمسح على كل هذا أم لا؟

قال: **(فإنَّ الفقهاء القائلينَ بالْمَسْحِ اتَّفَقُوا على جوازِ الْمَسْحِ على الْحَقِيْنِ)**

أمَّا الحفان فيُمسح عليهما، وقد وردت فيهما أدلة واضحة ليس فيها إشكال.

قال: **(واختلفوا في الْمَسْحِ على الجوربين)**

إذاً هذه المسألة- المسح على الجوربين- مختلف فيها؛ يعني: كأن هذه المسألة معقودة للمسح على الجوربين.

قال: **(فأجازَ ذلكَ قومٌ)**

يعني المسح على الجوربين.

قال: **(وَمَنَعَهُ قومٌ)**

اختلفوا في المسح على الجوربين.

قال: **(وَمِمَّنْ مَنَعَ ذلكَ: مالِكٌ والشَّافِعِيُّ وأبو حنيفة)**

إذاً الأئمة الثلاثة من أئمة المذاهب قد منعوا المسح على الجوربين على قول المؤلف.

قال: **(وَمِمَّنْ أجازَ ذلكَ: أبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة وسفيان الثوري)**

أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة، ومحمد بن الحسن أيضاً صاحب أبي حنيفة من مدرسة أهل الرأي، وممن أجازه كذلك: سفيان الثوري من أئمة أهل الكوفة ومن أئمة أهل الحديث، لكنه من علماء الكوفة من نفس المكان الذي منه أبو حنيفة ومدرسة أهل الرأي، وتجده في مسائل فقهية كثيرة يوافق أهل الرأي .

هنا انتهى المؤلف من ذكر الأقوال، وسيبدأ بذكر سبب الخلاف.

والقول بجواز المسح على الجوربين مروى عن تسعة من أصحاب النبي ﷺ؛ هذه من النقول المهمة، ولا أدري لماذا ينقل المؤلف أحياناً عن الصحابة وأحياناً لا ينقل، ويقتصر فقط على بعض أصحاب المذاهب، فلعله يريد أن ينبه إلى أن المسألة فيها خلاف ويكتفي بهذا؛ لكن ذكر مذاهب الصحابة مهم جداً؛ أهم حتى من ذكر أقوال أصحاب المذاهب.

القول بجواز المسح على الجوربين مروى عن تسعة من أصحاب النبي ﷺ؛ ذكرهم ابن المنذر في "الأوسط"؛ لذلك فابن المنذر حقيقة هو أفضل من يذكر المذاهب عن السلف، حتى إن الكثير من المتأخرين يعتمدون عليه كثيراً، كالنووي وابن قدامة وغيرهما، طبعاً ليس اعتماداً كلياً؛ فهم ينقلون عن غيره، لكن عندهم النقل عنه كثير، فناقل المذاهب ابن المنذر رحمه الله.

طبعاً نقولات ابن قدامة ونقولات النووي قوية جداً، وكذا نقولات ابن حزم لأقوال السلف قوية.

هؤلاء الصحابة ذكرهم ابن المنذر في "الأوسط" وهم: علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وأبو مسعود وأنس وابن عمر والبراء بن عازب وبلال وأبو أمامة وسهل بن سعد. وهذا القول هو قول عطاء والحسن وابن المسيب من التابعين: (إذا كنا صفيقين) أي: إذا كانت الجوارب ثخينة، وبه قال النخعي من التابعين وابن جبير من التابعين أيضاً، والأعمش وسفيان من أتباع التابعين، وابن حبان بن صالح بن حي؛ كان فقيهاً من أتباع التابعين ولكن كان فيه نفس خارجي، وابن المبارك من أتباع التابعين، وزفر من أتباع مالك، وأحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه؛ هؤلاء جميعاً قالوا بجواز المسح على

الجوارب، وأبو حنيفة والشافعي ورواية عن مالك: قالوا بجواز المسح عليهما أيضاً إذا كانا مُجَلَّدَيْن؛ بهذا القيد.

قال أحمد: (قد فعله سبعة أو ثمانية من أصحاب النبي ﷺ) يعني المسح على الجوارب. وقال إسحاق: (مضت السنة من أصحاب النبي ﷺ) ومن بعدهم من التابعين في المسح على الجوربين لا اختلاف بينهم في ذلك).

وقال أبو ثور: يُمسح عليهما إذا كانا يُمشى فيهما).

وكذلك قال يعقوب- وهو أبو يوسف صاحب أبي حنيفة-، ومحمد صاحب أبي حنيفة: (إذا كانا ثخينين لا يشقان).

والذين منعوا المسح على الجوربين: مالك والأوزاعي والشافعي والنعمان- يعني: أبا حنيفة- وآخر القولين لعطاء عطاء بن أبي رباح من التابعين، وبه قال مجاهد وعمرو بن دينار والحسن بن مسلم.

هذه الأقوال في المسح على الجوربين

قال المؤلف رحمه الله: **(وَسَبَبُ اخْتِلَافِهِمْ: اخْتِلَافُهُمْ فِي صِحَّةِ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ مَسَّحَ عَلَى الْجُورَيْنِ وَالنَّعْلَيْنِ)**

يعني: وردت أحاديث في ذلك؛ هل هي صحيحة أم غير صحيحة؟ الذي قال بصحتها قال بالمسح، والذي قال بضعفها لم يقل بالمسح.

قال: **(واختلافهم أيضاً في هل يقاس على الحف غير أم هي عبادة لا يقاس عليها ولا يتعدى بها محلها؟)**

يعني: هل تُلحق الجوارب بالخفين؛ فنقيس هذا على هذا؟ أم لا يقاس ولا يتعدى بها محلها؟ يعني فقط يقال بالمسح على الخفين ولا يقاس بعد ذلك.

قال: **(فَمَنْ لَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ الْحَدِيثُ أَوْ لَمْ يَتَلَفَّهُ، وَلَمْ يَرَ الْقِيَاسَ عَلَى الْحُفِّ؛ قَصَرَ الْمَسْحَ عَلَيْهِ)**

فقط؛ لأنه لا أخذ بالحديث؛ فليس عنده حديث صحيح في المسألة، ولا أخذ بالقياس؛ إذا ما بقي عنده دليل على ذلك؛ فيبقى القول بعدم الجواز هو الصحيح عنده.

قال: **(وَمَنْ صَحَّ عِنْدَهُ الْأَثَرُ أَوْ جَوَّزَ الْقِيَاسَ عَلَى الْحُفِّ؛ أَجَازَ الْمَسْحَ عَلَى الْجَوْرَيْنِ)** إذا الذين يجيزون المسح على الجورين؛ إما أجازوه بصحة الحديث أو أجازوه بالقياس.

قال: **(وهذا الأثر لم يخرجهُ الشيخان - أعني: البخاري ومسلم - وصححه الترمذي)**

أي أثر يعني؟ يعني المسح على الجوارب، وقد ورد فيه حديث المغيرة بن شعبة "أن النبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه"^(١)؛ وهذا الذي أشار إليه المؤلف رحمه الله، وهو من رواية أبي قيس عن هذيل بن شرحبيل عن المغيرة به.

قال البيهقي^(٢): وذلك حديثٌ منكرٌ ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج؛ فهو حديث منكر خالف فيه رواية من هم أوثق منهم مع الضعف في بعض رواته، هؤلاء أئمة حُفَّظَ قد حكموا عليه بالنكارة.

١- أخرجه أحمد (١٨٢٠٦)، وأبو داود (١٥٩)، والترمذي (٩٩)، وابن ماجه (٥٥٩)

٢- انظر "السنن الكبرى" (٤٢٥/١)

قال البيهقي: (والمعروف عن المغيرة حديث المسح على الخفين) إذاً هذا الحديث مخالف لهذا الحديث؛ لذلك حكموا عليه بالنكارة.

وقال النسائي: (ما نعلم أحداً تابع أبا قيسٍ على هذه الرواية، والصحيح عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين) انتهى كلامه. إذاً تفرّد بها أبو قيس.

وكذا أعلّ هذا الحديث الدارقطني بهذا فعده منكرًا، وهؤلاء هم أئمة هذا الشأن وهم الحفّاظ. فقد خالف أبو قيسٍ من هم أولى منه.

وقد ذكرت في البداية أن في بعض رواياته ضعفًا، والظاهر أنهم ليس فيهم ضعف، حتى أبو قيس هذا ثقة، قد وثقوه؛ لكنه قد خالف من هم أوثق منه؛ لذلك قالوا في روايته بأنها منكرة، وقد ذكرنا لكم في المصطلح بأن السلف كانوا يطلقون المنكر على الشاذ، فأبو قيس هذا خالف من هم أولى منه، وإن كان ثقة إلا أن روايته شاذة.

وأما من صححه كالترمذي ومن تابعه من المتأخرين؛ فبناءً على مخالفتهم لهؤلاء الأئمة في قاعدة زيادة الثقة، وقد فصلنا هذه المسألة في كتب المصطلح، وقد رأيتم كيف أن كل التأصيل العلمي الذي مر بكم خلال دراستكم يطبق واقعياً الآن، زيادة الثقة هذه متى تكون مقبولة ومتى لا تكون مقبولة؟ قد علمتم مذهب الأئمة الحفّاظ من السلف في هذه المسألة؛ فعندهم الآن مثل هذه الصورة تعتبر منكرة، لكن من يخالفهم في هذا ولا يعتبر الزيادة منكرة إلا عند معارضتها لغيرها؛ لا يقول بأنها منكرة ويصححها، والقول قول هؤلاء الأئمة؛ فهم من علمونا هذا العلم وحفظوه علينا وبينوا الأمر خير بيان، والمسألة قد بيناها كما ذكرنا في كتب المصطلح؛ هذا ما يتعلق بحديث المغيرة، فحديث المغيرة لا يصح في المسح على الجوربين.

وجاء المسح على الجوربين من حديث أبي موسى، قال أبو داود فيه^(١): (ليس بالمتصل ولا بالقوي).

أنا اختصر طبعاً لأن الكلام طويل، والموضوع موضوع فقهي؛ لكن بعد ذلك أنت كطالب علم إذا أردت أن تنظر بنفسك تذهب وتراجع كلام أهل العلم وتنظر فيه، وأقوى حديث عندهم في هذا هو حديث المغيرة، وقد رأيت أنه منكر.

وجاء من حديث ثوبان: "أن النبي ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين"^(٢).

وكما قلنا؛ حديث المغيرة هو أقوى ما احتج به بعض من قال بالمسح على الجوربين^(٣)؛ لأن فيه ذكر المسح على الجوارب صريحاً.

وحديث ثوبان "أن النبي ﷺ أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين" هو أصح شيء في هذا الباب، وأقوى من حديث المغيرة، لكن ليس فيه تصريحٌ بالجوارب، وهذا الحديث صحيح على الراجح، رواه راشد بن سعدٍ عن ثوبان، واختلفوا في سماع راشد من ثوبان، فقال الإمام أحمد^(٤): (لا ينبغي أن يكون راشد سمع من ثوبان؛ لأنه مات قديماً)، إذاً الإمام أحمد من خلال تعليقه لقوله لأنه مات قديماً؛ يدل على أنه ما علم هل سمع أم لم يسمع لكنه احتج بالفارق بين الموت والحياة؛ يعني في السن.

١- "السنن" تحت الحديث (١٥٩)

٢- أخرجه أحمد (٢٢٣٨٣)، وأبو داود (١٤٦)

٣- في الصوتية: الحفين؛ وهو سبق لسان.

٤- "الجامع لعلوم الإمام أحمد" لعبد الله بن أحمد بن حنبل (١٠٨)

واعترض ابن عبد الهادي على قول الإمام أحمد؛ قال^(١): (وفي هذا القول نظر؛ فإنهم قالوا أن راشداً شهد مع معاوية صفيين، وثوبان مات سنة أربع وخمسين، ومات راشد سنة ثمان ومائة) انتهى كلامه؛ يعني أنه قد أدركه؛ فسماعه منه ممكن.

قال ابن حجر في "الدراية"^(٢): (وإسناده منقطع وضعفه البيهقي، وقال البخاري: حديث لا يصح)، وقال أبو حاتم وإبراهيم الحربي: بأن راشداً لم يسمع من ثوبان، وقال البخاري: سمع من ثوبان، وبناءً على إثبات البخاري سماعه منه؛ صححه شيخنا الوادعي وقال: "المثبت مقدم على النافي". انتهى.

خلاف معتبر؛ هل سمع راشد من ثوبان أم لا؟

حقيقة مسألة هذا الحديث؛ صحته أم عدم صحته متوقفة على هذه المسألة؛ هل سمع أم لا؟ فالبخاري يثبت السماع، وما تعلق به الإمام أحمد رحمه الله رَدَّوه، والبخاري نفسه في "التاريخ الكبير"^(٣) أثبت السماع، وهو ليس ممن يكتفي بالمعاصرة، وردّ قول الإمام أحمد بذكر قول صفوان بن عمر؛ قال: (ذهبت عين راشد يوم صفيين) مما يدل على أنه عاصره، فيرد ما قاله الإمام أحمد رحمه الله هذا، فالإمام البخاري أثبت السماع، وغيره نفي، قال شيخنا رحمه الله: (المثبت مقدم على النافي) وهذه قاعدة عندهم.

إذاً يكون الحديث صحيحاً إن شاء الله.

١- "المحرر في الحديث" (ص ١١٤)

٢- (٧٤/١)

٣- (٢٩٢/٢)

حتى مع صحة الحديث اختلفوا في تفسيره؛ فسّر غير واحد من العلماء- ومنهم الإمام أحمد- التساخين بالخفين خاصة، وقال البعض: كل ما يسخن القدم من خف وجورب داخل في هذا؛ لأن التساخين لفظ عام، وظاهر اللفظ يقوي هذا.

على كل حال؛ الظاهر أن الحديث صحيح والاحتجاج به سليم إن شاء الله.

على كل؛ المسح على الجوربين ثابتٌ عن جمع من أصحاب النبي ﷺ أقلهم سبعة، وهذا حقيقة يجعل النفس مطمئن تماماً لهذه المسألة.

والذين ذهبوا إلى القياس احتجوا بالقياس أيضاً؛ أي: قياس الجوربين على الخفين، فقالوا: (ملبوسٌ -وهي الجوارب- يمكن متابعة المشي عليه، ساتراً لمحل الفرض فأشبهه الخف)؛ هذه هي طريقة بعض الشافعية في القياس؛ فأشبهه الخف؛ يعني يقاس عليه، لأن فيه هذه الصفات التي ذكرها كما هي موجودة في الخفين.

وقال ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (١): (نعم يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمشي فيها، سواءً كانت مجلدةً أم لم تكن) يعني سواء كانت مغطاة بالجلد أم لم تكن مغطاة بالجلد.

طبعاً حتى الذين لم يقولوا بالمسح على الجوربين، بعضهم قال: إذا كانت مغطاة بالجلد؛ يمسح عليها، لكن الموضوع هنا في التي لم تغط بالجلد؛ فهنا ابن تيمية رحمه الله يقول نعم يجوز المسح على الجوربين إذا كان يمشي فيها، سواءً كانت مجلدةً أم لم تكن، ونحن ذكرنا كلام ابن تيمية حتى نبين وجه القياس عنده.

قال: (في أصحّ قولي العلماء، ففي السنن أن النبي ﷺ مسح على جوربيه ونعليه) ذكرنا أن هذا الحديث ضعيف وهو حديث المغيرة؛ وأكثر ما يستدل الفقهاء بهذه المسألة به لأنه صريح في المسح على الجوربين.

قال: (هذا الحديث إذا لم يثبت) هو نفسه كان في نفسه شيء منه.

قال: (وهذا الحديث إذا لم يثبت، فالقياس يقتضي ذلك) ذهب إلى القياس (فإن الفرق بين الجوربين والنعلين) هكذا موجود في النسخة؛ لكن أظن أن المراد الحفنين وليس النعلين، لأنه الآن يريد أن يقيس الجوربين على الحفنين وليس على النعلين، النعلان نفسها فيهما خلاف؛ هل يمسح عليهما أم لا - وليس موضوعنا - صحيح لا يمسح على النعلين وحدهما؛ لكن الموضوع موضوع الجوربين وإلحاقها بالحفنين.

فالظاهر - والله أعلم - ينبغي أن يكون الكلام: (فإن الفرق بين الجوربين والحفنين إنما هو كون هذا من صوف وهذا من جلود) والسياق يدل على هذا الكلام، لكن عندي في النسخة هكذا (والنعلين).

قال: (فإن الفرق بين الجوربين والحفنين إنما هو كون هذا من صوف - يعني الجوربين - وهذا من جلود - يعني الحفنين هو الذي من جلود -).

قال: (ومعلوم أن مثل هذا الفرق غير مؤثر في الشريعة) إذا هنا ابن تيمية^(١) يذهب إلى نفي الفارق.

قال: (فلا فرق بين أن يكون جلوداً أو قطناً أو كتناً أو صوفاً، كما لم يفرق بين سواد اللباس في الإحرام وبياضه، ومحظوره ومباحه، وغايته - يعني أقصاه - أن الجلد أبقى

١- في الصوتية: المؤلف، وهو سبق لسان.

من الصوف) هذا الذي يمكن أن يذكر أنه فارقٌ بين هذا وهذا؛ أن الجلد يبقى أكثر من الصوف.

قال: (فهذا لا تأثير له) هذا لا يؤثر في الحكم الذي معنا.

قال: (كما لا تأثير لكون الجلد قوياً بل يجوز المسح على ما يبقى وما لا يبقى).

قال: (وأيضاً فمن المعلوم أن الحاجة إلى المسح على هذا كالحاجة إلى المسح على هذا سواء) يعني الرخصة التي جاءت في المسح على الخفين لوجود هذه الحاجة، كذلك هذه الحاجة موجودة في الجوربين أيضاً.

قال: (ومع التساوي في الحكمة والحاجة يكون التفريق بينهما تفریقاً بين المتماثلين، وهذا خلاف العدل والاعتبار الصحيح الذي جاء به الكتاب والسنة وما أنزل الله به كتبه وأرسل به رساله).

ومن فرق بكون هذا ينفذ الماء منه وهذا لا ينفذ منه فقد ذكر فرقاً طردياً عديم التأثير..) يعني فرقاً غير معتبر إلى آخر ما ذكر.

هذه هي وجهة نظر ابن تيمية رحمه الله في القياس، هذه طريقته في القياس، وطريقة الشافعية ذكرناها لكم.

هذه خلاصة الموضوع هذا؛ فيجوز المسح على الجوربين.

هل يجب أن يكونا ثخينين؟ أم حتى لو كانا خفيفين يجوز المسح عليهما؟

الجوارب الموجودة اليوم كثير منها خفيف، أحياناً حتى يكون شفافاً لما تحته، وأفتى بجواز المسح عليها الحنابلة، وهو قول للشافعية، ولكنهم ضعفوه عندهم؛ يقولون هو قول

ضعيف عندنا، لكن إذا لم تكن شفافة، وأما أصحاب المذاهب الأخرى فأكثرهم
اشترطوا شروطاً لا تنطبق على جواربنا اليوم.
وأنا على ما قال الحنابلة في هذه المسألة؛ لماذا؟
لظاهر حديث ثوبان؛ يسمح على الجوارب التي تسخن القدم. والله أعلم.
نكتفي بهذا القدر والحمد لله.